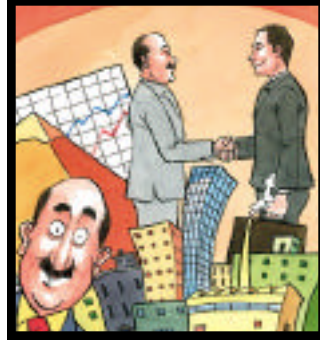


مقدمة عن الاستثمار في سوق المال بمصر



شهدت مصر خلال العقد الماضى بعثاً جديداً لسوق المال حيث تم تعديل العديد من التشريعات التى تحكم وتنظم سوق المال إلى جانب إنشاء بنية أساسية قوية تستند إلى التكنولوجيا الحديثة ومؤسسات تدعم استمرار النمو فى القرن المقبل، إلا أن كل هذه الاستعدادات لن تكون ذات جدوى بدون وجود المستثمر الواعى القادر على التفاعل مع السوق ودفعه للنمو والازدهار.

والهدف من إصدار هذا الكتيب يتمثل فى مساعدة المستثمر فى التعرف على سوق المال المصرية وتصحيح المفاهيم السلبية عن الاستثمار فى البورصة والتى قد يرجع بعضها إلى صور ذهنية خاطئة من الماضى كونتها الأفلام القديمة أو وسائل الإعلام أو حتى بعض التجارب الفاشلة.

كما يهدف الكتيب إلى توضيح الأسس التى يبني عليها الاستثمار فى الأوراق المالية خاصة فيما يلى:

- n الأوراق المالية عامة وتلك المتداولة فى السوق المصرية.
- n عملية شراء وبيع الأوراق المالية.
- n الوسطاء فى السوق لا سيما السماسرة ومديرو المحافظ وصناديق الاستثمار.
- n المؤسسات التى تتولى تنظيم وتسهيل الأنشطة المتعلقة بالتداول والإشراف عليها.
- n مقارنة بين الاستثمار فى سوق المال والاستثمار فى أدوات الادخار.

نى خسارة راسمالية قد تتراوح فى بعض الاحيان من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ فى العام على المدى القصير.

لسوق الأولية... والسوق الثانوية:

نسمع كثيراً عبارة "السوق الأولية" و "السوق الثانوية" فماذا يعنى كل منهما وما الفرق بينهما؟ السوق الأولية هى سوق الإصدار لورقة المالية وهى شهادة ميلاد الورقة عقب تأسيس الشركة بطرحها لأول مرة على الجمهور (الطرح لعام الأولى) "Initial Public Offering"، أو عقب طرح الشركة لإصدار جديد من لسندات للاكتتاب العام من الجمهور، أو عند زيادة رأس مال إحدى الشركات لقائمة وطرح هذه الزيادة للاكتتاب العام.

نباع إصدارات الأوراق المالية فى السوق الأولية، أما شراؤها بعد ذلك فيتم فى السوق الثانى

تصدر الأوراق المالية فى السوق الأولية بسعر الإصدار وعند قيد لورقة المالية الصادرة حديثاً فى البورصة والتداول عليها يتغير سعر الإصدار وفقاً لحركة العرض والطلب، فإذا كان هناك طلب كبير على سهم معين أو سند ما فإن سعره سيرتفع بما يزيد عن سعر الإصدار ومن ثم يستطيع المشتري الأول للورقة عند إصدارها نى السوق الأولية إعادة بيعها وتحقيق ربح بعد التداول عليها فيما يعرف "بالسوق الثانوية"، أى سوق التداول.

ما هى البورصة؟

لبورصة هى المكان المخصص لتداول سلعة أو ورقة مالية. فهناك بورصة للقطن، وبورصة للحبوب، كما أن هناك بورصة للأوراق لمالية من أسهم وسندات التى تعرف اصطلاحاً بأنها سوق تداول الأوراق المالية من خلال عملية مزيدة ذات جانبيين يتم نىها مقابلة عروض البيع بأوامر الشراء. وكانوا فى الماضى يعتمدون فى هذه العملية على صياح الدالين "السماسرة" معلنين صوت مرتفع عن عروض البيع والشراء حتى يمكن مقابلة رغبة لبائع برغبة المشتري وبالتالي عقد الصفقة. إلا أن هذه العملية تطورت خلال السنوات الماضية لتصبح عملية التداول تتم من خلال نظام الكتة. حيث يمكن من خلال أجهزة الكمبيوتر

ما هي سوق الأوراق المالية؟

السوق ببساطة هي المكان الذي تجرى فيه عملية البيع والشرا لأي سلعة، وتتحدد فيه سعر هذه السلعة بناء على حجم المعروض منها ومدى الإقبال على شراءها فيما يعرف بقانون "العرض والطلب". وهذا السعر الذي تتحدد من خلاله حركة العرض والطلب في السوق يسمى سعر السوق "Market Price". والسلعة التي يتداولها في سوق الأوراق المالية هي الأوراق المالية من أسهم "Shares" وسندات "Bonds" حيث يمثل السهم حصة ملكية لصاحبه في إحدى الشركات، بينما يمثل السند دين على الشركة المصدرة أو الحكومة يستحق الوفاء لحائزه عند تاريخ الاستحقاق

سوق النقد وسوق رأس المال:

تنقسم الأسواق المالية "Financial Markets" إلى ما يعرف بأسواق النقد المتمثلة في الجهاز المصرفي ويتم من خلالها الادخار في حسابات الادخار المصرفية، والبريدية، وأدوات قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة. وسوق رأس المال المعنى بالاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.



وباستعراض العوائد التاريخية للودائع مقابل السندات والأسهم للسوق الأمريكية كمثال على المدى الطويل، نجد أنه على مدى الخمسة والسبعين عاماً الماضية بلغ متوسط نسبة العائد السنوي على الودائع المصرفية ٥,٢٪، وبلغ على السندات ٧,١٪، بينما بلغ على الأسهم ١٣,٣٪. مع العلم أن العائد الأعلى للأسهم تقابله مخاطرة أعلى متمثلة



الهيئة العامة لسوق المال

هناك في كل العالم قوانين ونظم تحكم عمل المالية وذلك لضمان عدالة وانتظام إبرام التداول المتعلقة بالأوراق المالية سواء كانت تمثلاً ملكية أو مديونية - أسهم أو سندات - ، أو غير الأنواع المالية. وقانون سوق المال المصري هو تنظيم وضمان حياد تنفيذ عمليات سوق المال في

يلقى قانون سوق المال على عاتق الهيئة العام المال مسئولية تنظيم أعمال كل المشاركين في والهدف من تنظيم السوق هو حماية حقوق المس عن طريق ضمان اطلاعهم على القدر المناه المعلومات عن الإصدارات والمصريين، وممرسات العادلة، والشفافية التي يجب أن تظل السوق في

إن الهيئة العامة لسوق المال، هي الجهة التي يه تنظيم سوق المال بكل جوانبه، ويقع على مسئولية ضمان أداء السوق لأعماله وفقاً للوائح المعمول بها في مصر.

قد يقتصر دور السمسار بالنسبة لعمليل على تنفيذ الصفقة، وقد يمتد لى تزويد العملاء بالتقارير والدراسات المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ نزارهم الاستثمارى السليم بناء على حركة السوق والتحليل المالى لأوضاع لشركات المختلفة.

يحظر على شركة السمسرة شراء سهم لحسابها وبالتالي فهي تمارس نشاط الوساطة فقط.

ما هو الفرق بين المضارب والمستثمر؟

شهد كل من عام ١٩٩٦ و١٩٩٧ خصخصة الكثير من الشركات لتابعة لقطاع الأعمال العام فى بصر وتم طرح أسهم هذه الشركات نى البورصة وأثمر هذا الطرح نشاطاً كثفياً فى عمليات الاستثمار فى

لأوراق المالية ودخول فئة من المستثمرين للمضاربة فى لسوق، ويتميز المضاربون بالدخول والخروج السريع من السوق ستناداً إلى خبراتهم الكبيرة وإلمامهم بحركة السوق والمعلومات مختلفة التى يقومون بتحليلها. ويقوم المضاربون بالشراء عندما يكون سعر الورقة منخفضاً، ويقومون بالبيع عند ارتفاع لسعر محققين أرباحاً كبيرة. إلا أنهم فى ذات الوقت يتحملون ندرأ عالياً من المخاطر إذا سارت الأمور على غير ما يتوقعون. بينما المستثمر طويل الأجل عادة ما يتخذ قراره الاستثمارى ستناداً إلى اقتناعه بقوة الشركة التى يستثمر فى أسهمها، إمكانيةاتها فى تحقيق أرباح متزايدة يستفيد منها كعائد سنوى على استثماراته، إلى جانب تحقيقه لأرباح رأسمالية عند بيع لسهم على المدى البعيد.

لذلك فإن الأفضال للغالبية العظمى من الناس أن يكتفوا

مقابله عروض البيع باوامر الشراء، وفي مصر تعتبر بورصتي القاهرة والإسكندرية كياناً واحداً يعبر عن البورصة المصرية وهي المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ عمليات تداول الأوراق المالية.

للالية هي أداة استثمار تمثل إما في ملكية إحدى الشركات أو مديونية يقع على إحدى ات أو الحكومة الوفاء بها. يمثل السهم حصة ملكية في ما، يمثل السند مركز القرض.

ويلزم قانون سوق رأس المال الشركات المقيدة داخل البورصة ويتم التداول على أسهمها من خلال الجمهور أن تنشر بصفة دورية المعلومات الخاصة بها عن طريق الصحف، حيث تلزم قواعد البورصة كل الشركات المقيدة بأن تقدم للبورصة قوائم مالية ربع سنوية تلتزم في إعدادها بالمعايير المصرية للمحاسبة، كما يجب على كل من تلك الشركات أن تنشر في غضون ثلاثة أشهر من انقضاء السند المالية التقارير والقوائم المالية التي تمت مراجعتها، وكذلك ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة في جريبتين يوميتين واستعم الانتشار. وهذه الشركات عليها التزام أيضاً بالإفصاح بصور منتظمة عن كل الأحداث التي قد تؤثر على أعمالها وأرباحها.

وتتسع سوق المال المصرية لتشمل النشأة داخل البورصة، والتداول خارجها ومزادان بيع سندات الخزنة "Treasury Bonds".

الخزانة هي أوراق مديونية الأجل تصدرها الحكومة عن طريق الاكتتاب العام، تداولها في السوق الثانوية عن بورصة الأوراق المالية

وتتم كل التعاملات على الأوراق المالي سواء المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة عن طريق سمسار "Licensed Broker" مرخص له بمزاولة مهنة السمسرة من الهيئة العامة لسوق الما "Capital Market Authority".

من هو السمسار؟

السمسار هو الوسيط المسؤول عن تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية لعملائه بالبورصة، حيث يتم إدخال بيانات تلك الأوامر إلى نظام الحاسب الآلي بالبورصة والذي يقوم بمقابلة عروض البيع بأوامر الشراء.

يتولى إدارة صناديق الاستثمار مديرون يتمتعون بالخبرة والحنكة عملهم الأساسي يتمثل في الاتصال الدائم بالسوق للوقوف على تطوراته ثم الاستثمار في الأوراق التي توفر أعلى عائد مع قدر مقبول من تحمل المخاطر. وبالتالي يتخلص المستثمر الفرد من القلق الانزعاج المرتبطين عادة بإدارة الاستثمار ولا يبقى عليه إلا لاختيار السليم لصندوق يتميز بحسن الأداء وكفاءة الإدارة.

في مصر يوجد نحو ٢١ صندوق استثمار منها صندوقان فقط من نوع صناديق الاستثمار المغلقة والتي تمثل محفظة استثمارية تضم عدداً محدداً من وثائق الاستثمار حيث يقوم المستثمر ببيعها بشراءها في البورصة مثلما يحدث مع بقية الأسهم والسندات.



ما النوع الثاني من صناديق الاستثمار وهو الأكثر شيوعاً في السوق المصرية فيتمثل في صناديق الاستثمار المفتوحة حيث يتعامل المستثمر مباشرة مع الصندوق لشراء واسترداد الوثائق التي يصدرها وذلك من خلال المنافذ التي تخصصها إدارة لصندوق لذلك.

لقد تأسس الكثير من صناديق لاستثمار في مصر تحت مظلة لبنوك المصرية الكبرى والتي ساهمت في تأسيس شركات إدارة لصناديق والتي بدورها حملت في معظمها أسماء هذه البنوك.

كما أدخل قانون سوق رأس المال رقم ٩٤ لعام ٩٢ نشاط إدارة محافظ الأوراق لمالية، وتم تأسيس عدد من الشركات لتي تقدم هذه الخدمة للمستثمرين، حيث تقوم الشركة نيابة عن المستثمر بتكوين إدارة محفظة من الأوراق المالية

لمختلفة تتناسب وحجم استثمارات كل مستثمر

على حدة واحتياجاته ودرجة تحمله للمخاطرة. والفرق بين شركات إدارة المحافظ وشركات إدارة الصناديق، هو أن الحد الأدنى لتكديف

مستثمرين على المدى الطويل لا ان يكونوا مضاربين هدفه تحقيق ربح سريع لا يخلو من المخاطر.

ما هي صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ؟

لا يقتصر الأمر فى سوق رأس المال على الاستثمار فى الأسهم والسندات من خلال البورصة حيث توجد العديد من الآليات التي توفر كثير من البدائل أمام المستثمرين طبقاً لنوعياتهم واحتياجاتهم.

وتعد صناديق الاستثمار "Mutual Funds" من أنسب وسائل الاستثمار لصغار المستثمرين ممن ليس لديهم الأموال اللازم لتكوين محفظة مالية، ولا يتمتعون بالدراية المتعمقة بالاستثمار فى البورصة، وليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة استثماراتهم.

وصناديق الاستثمار عبارة عن شركات تستثمر أموالاً مجمعة مر عدد كبير من المستثمرين، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار هذه الأموال بنسب متفاوتة على مختلف الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الاستثمار، وهى بذلك تساعد المستثمر الفرد على تنويع استثماراته بغض النظر عن حجمها حيث يصبح المساهم فى وثيق واحدة من وثائق الصندوق مساهماً بالتبعية فى كل الأوراق التي يستثمر فيها الصندوق. وبالتالي يتحقق للمستثمر التنوع المطلوب لاستثماراته الذي يضمن توزيع المخاطر وتقليل حجمها وآثارها.

وهناك ثلاثة أنواع من الصناديق الأساسية هي:

- صناديق الدخل: وهى تعتمد على استثمار معظم أموالها فى السندات والودائع المصرفية، وتتميز بثبات العائد وقلد المخاطرة.
- صناديق النمو: وهى تعتمد على استثمار معظم أموالها فى الأسهم، ولكنها تتميز بالمخاطرة.
- صناديق متوازنة: وهى خليط من الصندوقين السابقين، حيث أنها تستثمر معظم أموالها فى الأسهم والسندات والودائع المصنفة.

لسند في السوق وتحويله من صورته الورقية إلى مبلغ نقدي، لذلك فإن على المستثمر المتحفظ عند استثماره في الأسواق لناشئة التركيز على الأسهم ذات الرسمة السوقية "Free Float" لعالية والتي تتمتع بقابليتها للبيع بسهولة أكثر من أسهم لشركات الصغيرة.

كيف تكون استراتيجية الاستثمار؟

ن استراتيجية المستثمر لا بد وأن تعكس عدة عوامل أهمها سنه دخله والتزاماته المستقبلية وأخيراً قدرته على تحمل المخاطر. عموماً هناك مثالان نقيضان يمكن استخدامهما لتوضيح الأمور. لحالة الأولى هي لشاب يعمل بوظيفة مرموقة توفر له دخلاً عالياً ندره عشرون ألف جنيه شهرياً، ويمتلك شقة وسيارة ومتزوج وله إيدان، كما تتوفر له ثروة قدرها مائتا ألف جنيه.

الحالة الثانية لأرملة وحيدة في السبعين من عمرها تمتلك نفس لثروة ولكن دخلها من معاشها ألف جنيه وتتكلف معيشتها ألف مائة جنيه شهرياً.

ن دخل الشاب العالي وسنه الصغير يتيح له إمكانية المخاطرة على المدى القصير باستثمار معظم أمواله في الأسهم لتحقيق عائد مالى على المدى الطويل يمكنه من توفير تعليم متميز لولديه، ضمان دخل جيد عند تقاعده.

ما الأرملة فلا يوجد أى سبب منطقي يجعلها تستثمر أى نسبة من ثروتها في الأسهم لأنها لا تحتاج إلى أموال كثيرة في نهاية حياتها، كما أنها تحتاج إلى دخل إضافي شهري لتعيش حياة كريمة، وأخيراً فإنها لا بد وأن تنام كل يوم مطمئنة إلى توافر لنقود لمواجهة حدوث أى ظرف طارئ، وهو ما لا توفره لها غير لودائع قصيرة الأجل.

كيف يجرى بيع وشراء الأسهم في البورصة؟

كى نتبين كيفية عمل البورصة أو كيفية تنفيذ عملية التداول، عهنا نتأمل، المثال، الافتراض، الآت، هذه، ما حدث لأحمد، هه



سوق المال المصرية

حديث عن أسواق المال لا يمكن إغفال مصر لقدم المال بها. فسوقها من أقدم الأسواق في العالم، تليخها إلى عام ١٨٨٣ عندما تأسست بورصة بورية. أما بورصة القاهرة فلقد فتحت أبوابها عام ١٩٠٤ وعلى مدى الخمسين عاماً التي تلت ذلك لعبت دوراً هاماً على مسرح الأحداث المالية في العالم. إلا أن التأميم الذي شهنته مصر إبان الخمسينيات الستينيات قد أبطأ من خطى السوق حتى كادت بما أن تقف عن التتابع ولكن أبواب البورصتين ظلت مغلقة لسنوات. ولقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر منذ أوائل التسعينيات أبلغ الأثر في سوق المال المصرية. وكان صدور قانون سوق الأوراق رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ بمثابة الأساس الذي عليه سوق أوراق مالية عائلية ومفتوحة. وكان ما أثمره تطبيق هذا القانون نمح بورصتي القاهرة بورية عام ١٩٩٤ ليتلف منهما كيان واحد هو بورصة القاهرة والإسكندرية الذي يعمل كبورصة واحدة لغتي تداول إحداهما في القاهرة والأخرى في بورية، وربما أضيف إليهما أماكن أخرى مستقبلاً.

محفظة مالية خاصة أكبر بكثير من الحد الأدنى المطلوب للاستثمار في صناديق الاستثمار. وقد قامت الهيئات العامة لسوق المال بوضع الضوابط اللازمة لعمل هذه الشركات تحت مظلة القانون.

ماذا تعرف عن الأسواق الناشئة والمتقدمة؟

“الأسواق الناشئة” اصطلاح ترد خلال العقد الماضي بقوة بعد بزور نجم أسواق جنوب شرق آسيا والتي عرفت “بالنمور الآسيوية” وحلقت في أجواء لم يسبق من قبل ارتيادها، وذلك قبل كيوتهما الأخيرة. وبدأ المستثمرون العالميون يتجهون بنسبة لا بأس به لهذه الأسواق التي بدأت تنتشر في أنحاء العالم مع تبنى العديد من الدول النامية لبرامج إصلاح اقتصادي والتحول في تدرج ملموس نحو السوق

العالمية. ومن بين الأسواق الناشئة الأكثر أهمية برزت السوق المصرية كواحدة من الأسواق الواعدة. وتتميز اقتصادات الأسواق الناشئة بمعدلات نمو عالية كما تتميز بوجود حجم كبير من الشركات في سوق الإصدار، وهو ما يعنى فرص أكبر للمستثمرين بها لتحقيق أرباح رأسمالية كبيرة نتيجة لنمو أرباح الشركات بصورة منتظمة، إلا أنه على الجانب الآخر نظراً لحدائث هذه الشركات في التكوين وحاجتها للخبرة وفي بعض الأحيان للإصلاح الهيكلي أيضاً فإنها تعكس قدراً أكبر من عدم الاستقرار والتقلب وتكتنفها مخاطر أعلى إذا قورنت بنظيراتها من الشركات في الأسواق المتقدمة.

أيضاً تتميز الأسواق الناشئة بأنها أدنى سيولة عن مثيلاتها في الأسواق المتقدمة، ويقصد بالسيولة إمكانية البيع السهل للسهم أو

مر الشراء الصادر عن أحمد كان سعر السهم قد ارتفع إلى (١٠,٢٥) عشرة جنيهاً وربع للسهم. فلو كان أحمد قد حدد في طلبه حداً قصى للشراء لا يتجاوز عشرة جنيهاً واثني عشر قرشاً (١٠,١٢) مثلاً لما كان السمسار قد نفذ أمر الشراء، وحيث أن أحمد لم يضع حداً معيناً لسعر الشراء نفذ السمسار أمر الشراء بسعر ١٠,٢٥.

كيف تنتقل ملكية الورقة المالية من البائع إلى المشتري؟

عندما طلب أحمد من السمسار الذي يتعامل معه أن يشتري الأوراق لمالية لحسابه قام بإيداع ثمن الشراء وهو (٢٠٥٠) ألفان وخمسون جنيهاً مضافاً إليه مبلغ عمولة السمسرة في حساب سمسار. وفي اليوم الذي يتم فيه تنفيذ أمر لشراء يقوم سمسار البائع بإبلاغ شركة حفظ لسجلات الخاصة بعمله - وهي الشركة لمختصة التي تحتفظ بحساب الأوراق المالية خاصة بالبائع - بأنه سيبيع مائتي سهم (٢٠٠) من أسهم شركة جميلة للحلويات، لمملوكة للبائع. تقوم شركة حفظ السجلات بتجنيب هذه الأسهم لتتم تسويتها وتقوم جهة الإيداع المركزي بخصم سعر الشراء من حساب شركة السمسرة التي يتعامل معها حمد وتضيفه إلى حساب السمسار الذي يتعامل معه البائع. وبذلك تكون ملكية أسهم شركة جميلة للحلويات قد انتقلت رسمياً خرجت من سجلات البائع ودخلت حساب حمد وأودعت حساب شركة حفظ السجلات خاصة به.

تتم عملية التسوية ولا لتعاملات المنفذة عن طريق مصر للمقاصة والتسوية و المركزي، وهي شركة تملكها الب وتخضع لنظم الهيئة العامة للمال تحت قانون سوق المال الإيداع والتسجيل المركزي المالية، ويساهم بها كل من مصر والإسكندرية بنسبة ٨/ بنك استثماري ٤٢٪ و ١٨٪ سمسرة ١٥٪ وبورصتي ١١٪ والإسكندرية ٣٥٪ وتخضع لال المقررة لقانون سوق المال و والصيد المركزي.

هذه العملية التي تحدث منذ وقت تنفيذ

لتداول حتى انتقال ملكية الأسهم محل البيع مقابل دفع ثمنها سمسار البائع يطلق عليها "عملية المقاصة والتسوية" والوضع لمعتاد أن تستغرق هذه العملية ثلاثة أيام ويشار إليها بعبارة (T+3) أي ثلاثة أيام بعد يوم التداول أو إتمام التعامل، حيث يؤخذ لحاف الأمان (T) من الكلمة التي تعني التعامل، أي "Transaction".

أحد صغار المستثمرين، ولديه فائض قدره ثلاث آلاف جنيه يرغب في استثمارها في شركة جميلة للحلويات. ويتميز أحمد بالحكمة والذكاء حيث تاب على مدار عدة سنوات ماضية ما تحققه الشركة من نمو، حيث درس البيانات المالية التي تضمنه القوائم المالية التي تنشرها الشركة، ورأى تحقيق الشركة للنمو وظهور منتجات جديدة لها في السوق، وبنا على ذلك، استقر رأيه على أن شركته كهذه تتمتع بالاستقرار وحسن الإدارة والربحية، وأمامها مستقبل واعد بالنمو.



بحث أحمد عن شركة سمسرة ملائمة حاصلة على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال بمزاولة أعمال السمسرة^١، وقا بتعبئة النماذج اللازمة وفوض شركة السمسرة في تنفيذ التداول - بالبيع أو الشراء - نيابة عنه، كما حصل من الشرك على نسخ من كل الأوراق التي تتضمن معلومات وبيانات عن العمليات وغيرها من الرسوم التي تتقاضاها الشركة مقابل الخدمات التي تؤديها. طلب أحمد من شركة السمسرة أن تشتري له ٢٠٠ سهم بسعر السوق (الذي كان في اليوم السابق للطلب بمبلغ ١٠ جنيهات)، وأكد طلبه هذا كتابة على نحو ما تقضى بالقواعد.

وطبقاً للنظام السائد قامت شركة السمسرة بمجرد فتح التعامل في السوق بعرض أمر الشراء الذي أصدره أحمد، إلا أن عدداً من المشترين كانوا قد سبقوا أحمد إلى شراء نفس السهم، ولذلك لم يكر طلبه هو أول طلب تم التعامل عليه. وعندما صادف السمسار المخول من قبل أحمد عرضاً من أحد البائعين للبيع يتماشى مـ

^١ بحث بنصر، القانن أن تكون كل شركات السمسرة مرخصة من الهيئة العامة لسوق المال



وتشبه هذه العملية في كثير من جوانبها عملية المقاصة التي تقوم بها البنوك لصرف شيك مسحوب على أحد البنوك عن طريق النظام المصرفي. وهناك حتى الآن شركة واحدة تقوم بهذه العملية في سوق المال المصرية هي شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، وهذه الشركة

تعمل بالتعاون مع شركات السمسرة وشركات حفظ السجلات وبنوك الإيداع للتأكد من سلام ودقة إتمام عملية المقاصة والتسوية في الوقت المحدد.

ما هي أنواع الأوامر التي يجب أن تختار أحدها عند التعامل مع سمسار؟

أولاً: يجب أن تحدد مدة صلاحية الأمر، فهناك الأمر المفتوح حتى إلغائه له "Good Till Cancelled"، وهناك الأمر المفتوح لمدة يو. أو أى فترة تحددها للسمسار "Day/Week Order".

ثانياً: يجب أن تحدد سعراً للسمسار، وهناك السعر المحدد "Limit Order" مثل تحديده حدأ أدنى (للبيع) يبلغ سبعين جنيهاً أو حدأ أقصى (للشراء) يبلغ سبعين جنيهاً، وهناك أيضاً السعر المفتوح "Market Order" ويعنى التنفيذ بسعر السوق المتاح وقد إعطاء الأمر.